الجمهورية العربية المتحدة

معهد التخطيط القومى

مذكرة رقم (١٩٠)

الاحصائيات المالية والمصرفية وعلاقتها بالتخطيط القومى فى الجمهورية العربية المتحدة

دكتور جرجس عبده مرزوق

(٢٠ يونيو ١٩٦٢)

القاهرة
٣ شارع محمد مظهر - بالزمالك

الاحصائية المالية والمصرفية وعلاقتها بالتخطيط القومى
فى الجمهورية العربية المتحدة

محاضرتان القاهما الدكتور جرجس عبده مرزوق
بمعهد التخطيط القومى فى ١٣، ١٧ يونيه ٦٢

المحاضرة الأولى

مقدمة تاريخية :

فى نهاية القرن الماضى كان المذهب السائد بصفة عامة هو المذهب الحر وكان تدخل الدولة محدودا ، وكانت أغلب الدول تسير على قاعدة الذهب التى تستهدف المحافظة على ثبات سعر الصرف وتوازن ميزان المدفوعات بصرف النظر عما يتعرض له الاقتصاد القومى من تقلبات شديدة فى الدخول والأسعار ، وفى ظل هذه القاعدة كان البنك المركزى يرفع أسعار الخصم عند خروج الذهب رغبة فى خفض كمية النقود المتداولة وبالتالى الأسعار وذلك حتى يعود التوازن الى ميزان المدفوعات ، وكان البنك المركزى بعمله هذا يزيد الطين بله لأنه فى الأوقات التى تقل فيها النقود بسبب عجز ميزان المدفوعات ونقص الرصيد الذهبى كان يسعى للحد من الائتمان مما يزيد من حدة النقص فى الدخول *

ولقد تعرضت الدول ابان اتباع المذهب الحر وقاعدة الذهب لفترات متلاحقة من الكساد والرواج ، وكانت النظرية التقليدية فى الأزمات لاترحب بتدخل الدولة على أساس أن القوى الاقتصادية كفيلة باعادة التوازن الاقتصادى الى مستواه السابق .

وقد دفعت شدة الكساد الذى حل بكثير من البلاد عقب أزمة عام ١٩٢٩ الى النظر الى الدورات الاقتصادية نظرة أخرى . وذلك بتدخل الحكومة للعمل على تخفيف حدتها

---

* أنظر محاضرة الكاتب عن " تطور السياسة الائتمانية فى السنوات القليلة الأخيرة " بمعهد الدراسات المصرفية سنة ١٩٦٢

واتخاذ الاجراءات المناسبة للتغلب عليها . وطالب كينز باستخدام الوسائل النقدية والمالية وقيام الحكومات بمشروعات عامة للحد من تقلبات الدورة الاقتصادية .

وهكذا تحولت أهداف السياستين الاقتصادية والائتمانية من المحافظة على استقرار سعر الصرف وعلى رصيد كاف من الذهب الى تحقيق نوع من الاستقرار فى الدخل المتاح للانفاق رغبة فى تفادى الدورات الاقتصادية .

وكان البنك المركزى ابان اتباع قاعدة الذهب يبنى سياسته الائتمانية على أساس دراسة التطورات فى ميزان المدفوعات وما يقابلها من تقلبات فى الرصيد الذهبى . فقد كان ينظر الى ميزان المدفوعات على أنه المرآة الصادقة التى تعكس تفاعل العوامل المختلفة فى الاقتصاد القومى ومن ثم كان هذا البيان هو المؤشر الرئيسى فى رسم السياسة الائتمانية التى ينتهجها البنك المركزى . وقد تبين على مر الزمن امكان حدوث اختلال فى ميزان المدفوعات دون أن يكون مرجعه عوامل داخلية بحتة ودون أن يكون السبيل لمواجهته رفع سعر الخصم وتقييد الائتمان ، كما تبين أن تحقيق نوع من الاستقرار فى الدخل المتاح للانفاق لايقل أهمية عن تحقيق استقرار سعر الصرف .

وباتجاه الأهداف نحو تحقيق نوع من الاستقرار الداخلى وخصوصا فى الدخل المتاح للانفاق ، أخذت الدول تدريجيا رغبة فى تفهم وتتبع النشاط الاقتصادى فى جمع بيانات تفصيلية عن الدخل القومى ، والانتاج الصناعى والزراعى ، والعمالة ، والأجور ، والأسعار والتجارة الخارجية والداخلية وغيرها من البيانات الاحصائية والاقتصادية . كما أعدت تقديرات لوسائل الدفع وسرعة تداول النقود ، وكان الاقتصاديين يقومون بدراسة التطورات فى وسائل الدفع ومقارنتها بالتطورات فى الناتج المحلى مقوما بالأسعار الثابتة وذلك رغبة فى الاستدلال على مدى وجود اتجاهات تضخمية أو انكماشية . وواضح أن هذا المنهج النقدى بنى على أساس نظرية كمية النقود (١) .

الا أنه تبين أن نظرية كمية النقود وبالتالى المنهج النقدى عبارة عن متطابقة أو معادلة احصائية تربط بين تداول وسائل الدفع من جهة وتداول السلع والخدمات التى تقابلها من جهة أخرى بينما أن المشكلة الأساسية هى قياس النشاط الاقتصادى فى حالة الحركة وتحليل

العوامل المختلفة بطريقة توضح مدى الترابط والتفاعل وتبين العوامل المؤثرة واستيضاح مدى الانتقال من حالة توازن الى حالة توازن أخرى . كما فشلت نظرية كمية النقود فى فصل العوامل عن بعضها البعض وتوضيح أثر كل منها على حدة ، فالزيادة فى كمية النقود دون توضيح للأغراض التى استخدمت فيها قليلة الفائدة فى تفهم التطورات . هذا فضلا عن صعوبة قياس بعض عناصرها مثل سرعة تداول النقود وعلى الأخص البنكنوت . كما أن العلاقة بين كمية النقود والدخول المتاحة للانفاق ليست وثيقة الصلة بالقدر الذى يمكن معه القول بأن أية زيادة فى كمية النقود أو حتى فى سرعة دوراتها تمثل زيادة بنفس المعدل فى الدخل المتاح للانفاق .

لهذا برزت الحاجة الى ايجاد وسيلة لوصف النظام الاقتصادى ، وبيان كيفية أدائه لوظائفه وابراز ما بين عناصر النشاط الاقتصادى من علاقة ترابط وتفاعل أثناء فترة الكساد العظيم فى سنة ١٩٣٠ والمشكلات التى جاءت بعده لمواجهة هذا الكساد .

ثم جاءت الثورة الكينزية سنة ١٩٣٦ وأظهرت أهمية الحسابات القومية التى أخذت تحتل مكانتها تدريجيا كوسيلة رئيسية فى التحليل الاقتصادى .

وازدادت الحاجة لتعبئة الموارد عند اعلان الحرب العالمية الثانية فأكد كينز فى كتابه عن كيفية تمويل الحرب الذى صدر فى سنة ١٩٤٠ أهمية منهج ميزان الموارد[٤] المتاحة وهو ميزان يأخذ فى جانب تقدير الانتاج المحلى بسعر السوق مضافا اليه الواردات وفى الجانب الآخر تقدير الاستهلاك مضافا اليه الاستثمار (الخاص والحكومى) واصادرات . وأبرز كينز أهمية الميزان لمعرفة السبيل لتمويل الحرب .

وتطورت الأمور بعد الثورة الكينزية والحرب العالمية الثانية الى اتخاذ السياسات التى تستهدف تحقيق التوظف الكامل خصوصا بعد نجاح التجربة ابان الحرب . وأضيف بعد ذلك الى أهداف السياستين الاقتصادية والائتمانية هدف أسمى هو كفالة النمو الاقتصادى لا فى البلاد التى حطمت الحرب اقتصادياتها فحسب ، بل وفى الدول المتخلفة أيضا وبخاصة تلك التى فازت باستقلالها حديثا .

وقد تبين أن جهاز الثمن أو آلية السوق عاجز لا عن تفادى الدورات الاقتصادية

فحسب بل وعن كفالة النمو الاقتصادى وتوجيه الانتاج وتحقيق التوظف الكامل للموارد الطبيعية والبشرية ، هذا فضلا عن عجزه عن تحقيق القدر اللازم من الاستثمارات فى رأس المال الاجتماعى . وذلك أنه نظرا لسوء توزيع الدخول أتجه الانتاج لتحقيق رغبات القلة ذات القدرة الشرائية العالية . بينما أهملت المطالب الأساسية للشعب . كما أدى ترك تحديد قرارات الاستثمار والانتاج لمجموعة صغيرة الى فترات من الكساد والرواج .

لكل هذه العوامل كان من الضرورى أن تقوم الدولة بوضع خطة شاملة لتوجيه الانتاج والاستهلاك والاستثمار تستهدف تحقيق معدلات معينة من النمو وتكفل حسن توزيع الموارد بين الاستعمالات البديلة وتحقيق نوع من العدالة الاجتماعية .

ونتيجة لهذا تدرجت الدراسات التى قام بها عدد من الاحصائيين لقياس الدخل الأهلى والناتج المحلى لتأخذ صورة الحسابات القومية . كما أتجهت مجموعة أخرى من الاحصائيين الى دراسة واعداد تقديرات عن تحرك السلع وتمكنت من استنباط جداول عن المستخدم والمنتج تظهر هيكل انسياب السلع بين الصناعات والقطاعات المختلفة . وتمكنت مجموعة ثالثة تخصصت فى تتبع الاحصائيات المالية والمصرفية من اعداد جداول عن التدفقات المالية ، واهتمت مجموعة رابعة بدراسة الثروة الأهلية واعداد بيان بأصول وخصوم كل قطاع على حدة .

وغنى عن البيان أنه اذا نجحت دولة فى اعداد الحسابات القومية وتقديرات حسابات الانتاج بحسب القطاعات فان هذا يكون أساسا لاعداد جداول المستخدم والمنتج . كما أن اتساع نطاق الحسابات القومية يمكن من اعداد جداول التدفقات المالية وتكمل الصورة اذا أضفنا الى ذلك بيان بأصول وخصوم كل قطاع على حدة .

وهكذا يتضح أن الحاجة حددت نطاق الاحصائيات والتحليلات ، فباتساع أهداف السياستين الاقتصادية والائتمانية وازدياد التدخل الحكومى فى التوجيه الاقتصادى برزت الحاجة فاتسع بالتالى نطاق الاحصائيات والتحليلات الاقتصادية والمالية والمصرفية .

ولم تكن فى مصر بمعزل عن هذه التطورات فى اعداد الحسابات القومية وغيرها من الاحصائيات الاقتصادية والمالية والنقدية خصوصا بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ فحتى سنة ١٩٤٧

حين خرجنا من منطقة الاسترليني وعدلنا عن نظام الصرف بالاسترليني — كانت الحكومة في تقرير الميزانية ، أو البنك المركزي في تقريره السنوي يستعرضان التطورات الاقتصادية خلال العام مع تركيز الأهمية على التجارة الخارجية والميزان التجاري وعلى الأخص صادرات القطن ، وكانت هذه التقارير تشير الى الانتاج الزراعي والصناعي والأسعار اشارات عابرة — بينما لم يكن الدخل القومي أو تكوين رأس المال العيني يحظى بأهمية تذكر .

وعند خروجنا من منطقة الصرف بالاسترليني احتلت تقديرات ميزان المدفوعات(١) بسبب استقلالنا بتسوية معاملاتنا الدولية مكان الصدارة فبدأ البنك الأهلي المصري في اعداد تقديرات ميزان المدفوعات .

وبازدياد الحاجة تدريجيا الى وسائل لايضاح العوامل المؤثرة في زيادة البنكنوت المتداول والودائع قامت ادارة البحوث الاقتصادية بالبنك الأهلي المصري في سنة ١٩٥٣ باعداد تقديرات وسائل الدفع ، وكان انشاء المجلس القومي للانتاج عام ١٩٥٥، وتكوين لجنة التخطيط القومي بداية لاعداد تقديرات رسمية عن الدخل القومي وان كان يلاحظ أن بعض المجهودات الفردية قد سبقت ذلك بوقت طويل (٢) وتطورت تقديرات الدخل القومي تدريجيا حتى قامت لجنة التخطيط في سنة ١٩٥٧ باعداد تقدير أولي للحسابات القومية عن سنة ١٩٥٤ وفي أواخر سنة ١٩٥٨ أعد تقدير أولي عن التدفقات المالية لعام ١٩٥٧ وهكذا تدرج استخدام الاحصائيات حتى قررت الحكومة اعداد خطة شاملة تستهدف مضاعفة الدخل القومي في عشر سنوات — فقامت لجنة التخطيط ابتداء من ١٩٥٩ / ١٩٦٠ باعداد الحسابات القومية بصورة منتظمة ربع سنوية الحقت بها بعض البيانات عن التدفقات المالية كما نجحت لجنة التخطيط في اعداد جداول عن المستخدم والمنتج لسنة ١٩٥٤ (٣)

---

(١) أنظر البحوث التي نشرها معهد الدراسات المصرفية للاستاذ هنري تادرس .

(٢) انظر رسالة الدكتور محمود امين انيس عن الدخل القومي في مصر مجلة مصر المعاصرة العدد رقم ٢٦١—٢٦٢ الصادر في نوفمبر /ديسمبر ١٩٥٠ وقد قام الاستاذ الدكتور عبد المنعم الناصر الشافعي باعداد تقديرات عن الدخل القومي في بعض السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية

(٣) انظر الابحاث التي نشرتها لجنة التخطيط القومي للسادة محمود ابراهيم ، الدكتور نزيه ضيف (الحسابات القومية) والدكتور سمير امين (احصائيات التوازن العام) معهد الدراسات العربية دكتور جمال الدين عليش (نموذج المستخدم — المنتج — مجلة مصر المعاصرة يناير ١٩٦٢) ، الدكتور احمد حسني (تركيب جداول التدفقات المالية — مذكرة رقم ٤٧ معهد التخطيط القومي ومحاضرة عن استخدام جداول التدفقات المالية في التخطيط — معهد الدراسات المصرفية سنة ١٩٦٢) .

وتتقدم الاحصائيات يوما بعد يوم فيضاف اليها الجديد مما يجعلها أكثر تمثيلا للواقع وأكثر فائدة فى مساندة الدولة .

الاحصاءات والبيانات المصرفية وعلاقتها بالحسابات القومية (١) :

كما ذكر الدكتور نزيه ضيف بحق " بلغ تأثير التفكير الكينزى فى المحاسبة القومية حدا بعيدا . فالمحاسبة القومية لم تخرج فى كل أشكالها عن المتطابقة الشهيرة التى خرج علينا بها كينز سنة ١٩٣٦ ، والتى تؤكد أن :

الناتج القومى = الاستهلاك + الاستثمار (٢)

والحق يقال أن أثر المحاسبة القومية امتد الى الجهاز المصرفى بحيث أنه لايمكن التعرض لبيانات الجهاز المصرفى دون أن نتفهم طرق اعداد الحسابات القومية وجداول التدفقات المالية وذلك لايضاح أثرها على البيانات المالية والنقدية التى نحن بصددها .

ويمكن النظر الى التخطيط القومى على أساس أنه وسيلة لتنمية الانتاج وتوزيعه وفقا لأهداف معينة ، ويقتضى حسن رسم الخطة وتنفيذها ايجاد وسيلة لوصف النظام الاقتصادى وكيفية أدائه لوظيفته وابراز ما بين عناصر النشاط الاقتصادى من علاقة ترابط وتفاعل ، وتوضيح تحركات السلع والخدمات ووسائل تمويل انسيابها بين قطاعات الاقتصاد القومى .

والخطوة الأولى فى التخطيط هى تحديد أنصبة الاستثمار والاستهلاك من اجمالى الناتج المحلى (الدخل القومى) وذلك وفقا للأهداف المنشودة وبمعاونة التقديرات الخاصة بمعدل تكوين رأس المال العينى الى القيمة المضافة ومعدل الزيادة فى المكان .

والخطوة الثانية هى توزيع هذه الاستثمارات على قطاعات الاقتصاد القومى المختلفة (زراعة ، صناعة ، خدمات) أما الخطوة الثالثة فتحدد وفقا لنظام التخطيط المتبع .

---

(١) انظر محاضرة الكاتب عن البيانات المطلوبة من الجهاز المصرفى وعلاقتها بالحسابات القومية معهد الدراسات المصرفية سنة ١٩٦١

(٢) محاضرة فى التخطيط القومى — رسائل فى التخطيط القومى (٧) لجنة التخطيط القومى ص (د)

ففى ظل التخطيط الكمى تقوم لجنة التخطيط المركزية بتحديد أنواع السلع الرأسمالية والسلع الاستهلاكية . أما فى ظل نظام التخطيط السعرى (اللامركزى فى التنفيذ) فتتولى الوحدات الانتاجية ذاتها اتخاذ القرارات الخاصة بالسلع المنتجة وفقا للأسعار التى يكشف عنها جهاز الثمن (الاسواق) .

ويعاون على تحديد الأهداف وتنفيذها الموازنة المادية (الكمية) والتوازن القيمى (١) والموازنة المادية ذات شقين أولهما التوازن بين كميات الانتاج أو عوامل الانتاج وبين مقدار المطلوب منه أو كميته ، وثانيهما موازنة اجمالية بين قيمة اجمالى الموارد المتاحة وقيمة اجمالى الاستعمالات .

وتتخذ الموازنة الكمية الصورة الآتية لكل سلعة هامة :

الموارد	الاستعمالات
المخزون فى بداية المدة	سلى وسيطة
الانتاج	الاستهلاك
الواردات	الاستثمار
	المخزون فى نهاية المدة

أما التوازن القيمى فيستهدف تفادى الاختلال بين الدخل المتاح للانفاق من جهة وبين قيمة السلع والخدمات المعروضة للاستهلاك من جهة أخرى . كما يوازن بين الدخل القومى من جهة وبين الاستهلاك والاستثمار من جهة أخرى ويتضمن هذا التوازن ما يأتى :

١ــ الدخل القومى (القيمة المضافة المتولدة فى القطاعات وأوجه استعمالها) .
٢ــ الدخول الشخصية (اجمالى الدخول المتاحة للانفاق وأوجه استعمالاتها) .
٣ــ ميزانية الدولة (موارد واستخدامات) .

---

(١) أنظر تجربة المجر فى التخطيط الاقتصادى بقلم بيلابلاسا نشرته بالعربية المؤسسة المصرية العامة للانباء والنشر والتوزيع والطباعة (ترجمة الاستاذ دانيال عبدالله) ص ٣٦ الى ٣٨

٤ــ ميزانية المؤسسات الانتاجية الحكومية (ملخص لايراداتها ومصروفاتها) .

٥ــ ميزانية الاستثمار (توزيع الاستثمارات بين القطاعات المختلفة وطرق تمويلها) .

٦ــ ميزان المدفوعات (الايرادات والتحويلات الى الخارج) .

وتعاون نظم الموازنة على تحقيق التوازن المنشود فى الاقتصاد القومى وعلى تنسيق القرارات وتجنيب الأخطاء الكبيرة بالذات .

وكما ذكرنا ينقسم النشاط الاقتصادى الى ثلاثة أقسام رئيسية :

القسم الأول هو الانتاج بمعنى خلق السلع والخدمات ، والثانى هو الاستهلاك أى استخدام المنتجات والخدمات فى اشباع حاجات المجتمع ، والقسم الثالث هو الاستثمار بمعنى الاضافة الى الأصول الرأسمالية العينية المستعملة فى الانتاج .

وتقوم بالانتاج والاستهلاك والاستثمار وحدات اقتصادية من أفراد ومؤسسات يمكن تقسيمها الى عدة مجموعات أهمها :

أولا ــ قطاع الأعمال الحكومى والأهلى ويتضمن المؤسسات والهيئات ذات النشاط الانتاجى سواء كان المنتج سلعا أو خدمات .

ثانيا ــ قطاع الخدمات الحكومية ويتضمن الوزارات والمصالح الحكومية والحكومات المحلية فيما عدا المؤسسات الحكومية التى تدخل ضمن قطاع الأعمال .

ثالثا ــ القطاع العائلى ويشمل الأفراد كأشخاص طبيعيين يهدفون بتصرفاتهم الى اشباع حاجتهم .

رابعا ــ قطاع الوسطاء الماليين ويشمل الجهاز المصرفى بما فيه البنك المركزى ، وشركات وهيئات التأمين والمعاشات ، والمؤسسات العامة التوعيه دون الشركات التابعة لها .

خامسا ــ قطاع العالم الخارجى ويشمل جميع الأفراد والهيئات والمنشآت التى تقع خارج حدود الجمهورية ممن يتعاملون مع القطاعات المحلية السابقة عن طريق التبادل .

ولاعداد الحسابات القومية تقوم لجنة التخطيط القومى أولا بتجميع حسابات الانتاج الخاصة بقطاع الأعمال . وتوضح هذه الحسابات المصروفات والايرادات الخاصة بعملية الانتاج

فى كل وحدة انتاجية على حدة . ويلى ذلك اعداد حساب انتاج موحد لقطاع الأعمال يظهر معاملاته مع الوحدات الاقتصادية الأخرى .

وكما يبين من الجدول رقم (١) الخاص بحساب الانتاج لقطاع الأعمال فى سنة ١/٦٠ تمثل الأجور والمهايا والضرائب الجزء الأكبر من استخدامات قطاع الأعمال . بينما تتمثل غالبية موارده فى القيمة المضافة وهى عبارة عن الفرق بين قيمة السلع والخدمات التى أنتجها القطاع والسلع التى استهلكها أثناء عملية الانتاج (مستلزمات الانتاج) .

جدول رقم (١)

قطاع الأعمال

حساب الانتاج للسنة المالية ١٩٦٠ — ١٩٦١*

استخدامات :		موارد :	
أجور ومهايا	٤٣٣	القيمة المضافة	١٢١٢
أقساط تأمين اجتماعى	٤	أقساط تأمين اجتماعى	٢٦
فوائد	١٩	فوائد	٢٧
اعانات وتعويضات وتحويلات متنوعة	١١	اعانات وتعويضات وتحويلات متنوعة	٤
ضرائب غير مباشرة	١٨١		
مصروفات فى العالم الخارجى	٧	ايرادات من العالم الخارجى	١١
صافى أرباح الانتاج	٦٢٥		
المجموع	١٢٨٠	المجموع	١٢٨٠

* حساب الانتاج وحسابات التخصيص ورأس المال للسنة المالية ١٩٦٠ — ١٩٦١ مصدرها الخطة التفصيلية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى السنة الثانية وزارة التخطيط .

ويلى ذلك اعداد حساب التخصيص الخاص بقطاع الأعمال ، وقطاع الخدمات الحكومية والقطاع العائلى (الجدول رقم ٢) ويوضح هذا الحساب كيفية تصرف كل قطاع فى موارده .

وكما يبين من الجدول رقم (١) بلغ صافى أرباح حساب الانتاج لقطاع الاعمال ٦٢٥ مليون جنيه فى سنة ١٩٦٠/١٩٦١ حول الى حساب التخصيص كأهم موارد هذا القطاع . كما يتضح من الجدول رقم (٣) . أما أهم أوجه الاستخدام فتتمثل فى الأرباح الموزعة والضرائب المدفوعة والرصيد الباقى وقدره ١٤١ مليون جنيه يمثل الأرباح المحتجزة فى القطاع .

جدول رقم (٢)

حساب التخصيص

١٩٦٠ ـ ١٩٦١

استخدامات :		موارد :	
أ ـ قطاع الاعمال :			
صافى كوبنات شركات مساهمة	١٨	صافى أرباح الانتاج	٦٢٥
أرباح قطاع الأعمال الحكومى المرحلة لقطاع الادارة الحكومية	٣٣	كوبنات الشركات المساهمه	١٢
أرباح قطاع الاعمال غير المنظم المرحلة للقطاع العائلى	٣٥١	اعانات وتعويضات وتحويلات متنوعة	١٥
ضرائب مباشرة	٧٣		
اعانات وتعويضات وتحويلات متنوعة	٢٨		
الرصيد (الارباح المحتجزة)	١٤١		
	٦٥٢		٦٥٢
ب ـ قطاع الخدمات الحكومية :			
استهلاك السلع والخدمات	٦٢	ضرائب مباشرة وغير مباشرة	٢٨٣
أجور ومهايا	١٥٥	أرباح قطاع الاعمال الحكومى	٣٣
أقساط تأمين اجتماعى	٩		
فوائد	١٠		
اعانات وتعويضات وتحويلات متنوعة	٢٨		
مصروفات فى العالم الخارجى	٢٥		
الرصيد (فائض العمليات الجارية)	٢٧		
	٣١٦		٣١٦

جـ ـ قطـاع العائـلات :

استهلاك السلع والخدمات	٨٨٤	أجور ومهايا	٦٠٤
أجور ومهايا	١٦	فوائد	٤
أقساط تأمين اجتماعى	١٣	صافى كوبونات الشركات المساهمة	٦
فوائد	٣	أرباح محولة من قطاع الاعمال غير المنظم	٣٥٩
ضرائب مباشرة وغير مباشرة	٢٩	اعانات وتعويضات وتحويلات متنوعة	٣٧
اعانات وتعويضات وتحويلات متنوعة	٤	ايرادات من العالم الخارجى	٢٦
مصروفات فى العالم الخارجى	١١		
الرصيد (مدخرات)	٨٠		
	١٠٣٦		١٠٣٦

د ـ قطـاع العالم الخارجى :

تصدير	٢٤٢	استيراد	٢٩٥
ايرادات متنوعة	٤٠	مصروفات متنوعة	٤٥
الرصيد (مدخرات من العالم الخارجى	٥٨		
	٣٤٠		٣٤٠

وتكون الضرائب المحصلة (مباشرة وغير مباشرة) ، وأرباح قطاع الأعمال الحكومى أهم موارد قطاع الخدمات الحكومية ، أما أهم استخدامات هذا القطاع فتتمثل فى الأجور والمهايا ، والمنفق على استهلاك السلع والخدمات والرصيد الباقى ومقداره ٢٧ مليون جنيه يمثل فائض العمليات الجارية .

وبالنسبة لقطاع العائلات تمثل الأجور والمهايا والأرباح أهم موارده . أما الاستخدامات فتتمثل فى المنفق على سلع الاستهلاك والخدمات والضرائب والرصيد ومقداره ٨٠ مليون جنيه يمثل مدخرات هذا القطاع .

ويلاحظ أن استخدامات أى قطاع تمثل موارد للقطاعات الأخرى ، وأن موارده تنعكس فى استخدامات للقطاعات الأخرى .

فمثلا يلاحظ أن جملة الاجور والمهايا التى حصل عليها قطاع العائلات بلغت ٦٠٤ مليون جنيه منها ٤٣٣ مليون جنيه من قطاع الأعمال (الجدول رقم ١) ،

١٥٥ مليون جنيه من قطاع الخدمات الحكومية (جدول ٢ ـ ب) ، ١٦ مليون جنيه دفعها قطاع العائلات ذاته لخدمة المنازل (جدول ٢ ـ حـ) . كذلك بلغت جملة الضرائب المباشرة وغير المباشرة التى حصل عليها قطاع الخدمات الحكومية ٢٨٣ مليون جنيه ، منها ٢٥٤ مليون جنيه من قطاع الأعمال (جدول رقم ١ ، ٢ ـ أ) والباقى وقدره ٢٩ مليون جنيه من قطاع العائلات (جدول رقم ٢ ـ حـ ، ٣٥ ـ حـ) .

ويحول رصيد التخصيص فى قطاع الأعمال (١٤١ مليون جنيه) وفائض العمليات الجارية فى قطاع الخدمات الحكومية (٢٧ مليون جنيه) ، ومدخرات القطاع العائلى (٨٠ مليون جنيه) الى حساب رأس المال الخاص بكل قطاع . ويوضح هذا الحساب المبالغ المستخدمة فى الأغراض الرأسمالية ومنها تكوين رأس المال العينى والاقراض .

جدول رقم (٣)

حساب رأس المال

١٩٦٠ / ١٩٦١

استخدامات :		موارد :	
أ ـ قطاع الأعمال :			
تكوين رأس المال العينى	٢١١	رصيد حساب التخصص (أرباح محتجزة)	١٤١
اعانات وتعويضات وتحويلات رأسمالية	٢٧	اعانة رأسمالية من قطاع الخدمات الحكومية	١٦٧
أقساط استهلاك القروض	٣٠	تحويلات رأسمالية مختلفة	٨
أقراض	٤٨		
	٣١٦		٣١٦
ب ـ قطاع الخدمات الحكومية :			
تكوين رأس المال العينى	٨٦	فائض العمليات الجارية	٢٧
اعانة رأسمالية الى قطاع الأعمال الحكومى	١٦٧	اعانات وتعويضات وتحويلات رأسمالية	٣٢
أقساط استهلاك القروض وتحويلات مختلفة	١٢	الاقتراض	٢٠٦
	٢٦٥		٢٦٥

جـ ـ قطـــاع العائـــلات :

تكوين رأس المال العينـــى		ادخـــــــارات	٨٠
(مبـــانى سكنيـــه)	٩		
ضرائب مباشرة (تركات ورسـوم أيـــلولة ٠	٤		
اعانات وتعويضـات وتحوليلات رأسماليـة ٠	٤		
اقـــــراض ٠	٦٣		
	٨٠		٨٠

د ـ قطـــاع العالم الخارجى :

اقـــــراض	٥٨	مدخـــــــرات	٥٨
	٥٨		٥٨

ومتى تم اعداد حساب الانتاج وحسابات التخصيص ورأس المال ٠ فالخطوة التاليـة هى تقدير الناتج المحلى (بسعر السوق) وهو يساوى الدخل والانفاق القومى ٠

وكنا يبين من الجدول رقم (٤) بلغ الناتج المحلّى بسعر السوق فى سنة ٦٠ / ٦١ ١٣٩٧ مليون جنيه ، منه ٢١٢ مليون جنيه تمثل القيمة المضافة فى قطاع الأعمال (جدول رقم ١) ١٦٩ مليون جنيه القيمة المضافة فى قطاع الخدمات الحكومية (مهايا وأجور موظـفى الادارة وايجار المثل عن المبانى الحكومية (جدول رقم ٢ ـ ب) ، والباقى وقـدره ١٦ مليون جنيه القيمة المضافة فى القطاع العائلى (جدول رقم ٢ ـ حـ) مقدرة على أســاس الأجور والمهايا المدفوعة لخدم المنازل ٠

جـدول رقـم (٤)

الناتـــج المحلى بسعـر السـوق ٦٠ / ٦١

القيمـة المضـافة فى قطـــاع الأعمـــال	١٢١٢
القيمـة المضـافة فى قطـــاع الخدمـات الحكوميـة (منهـا موظفى الادارة وايجارات المثل عن المبانى الحكومية)	١٦٩
القيمة المضـافى فى القطـــاع العائـــلى (مقدرة على أساس الاجور والمهايا المدفوعة لخدم المنـازل)	١٦
	١٣٩٧

كذلك أوردنا فى الجدول رقم (٥) بيانا عن الدخل المحلى والانفاق القومى ومنه يظهر أنهما يتساويان مع تقدير الناتج المحلى بسعر السوق وقدرهما ١٣٩٧ مليون جنيه .

جدول رقم (٥)

الدخل المحلى والانفاق القومى

١٩٦٠ ـ ١٩٦١

الدخل المحلى		الانفاق القومى	
الاجور والمهايا ومافى حكمها	٦٢٢	استهلاك خاص	١٠٠٠
اجمالى الارباح وما فى حكمها	٥٣٤	استهلاك جماعى	٢٥٠
الضرائب ومافى حكمها	٣٤١	استثمار	٣٠٦
		صافى التصدير	ـ ٥٣
		(مجموع الانفاق)	١٥٠٣
		يطرح منه الرسوم الجمركية	١٠٦
الاجمالى	١٣٩٧	الاجمالى	١٣٩٧

ويبين من الجدول رقم ٢ ـ د أننا افترضنا من العالم الخارجى نحو ٥٨ مليون جنيه اذا أضيفت الى المدخرات المحلية البالغ قدرها ٢٤٨ مليون جنيه (الجدول رقم٦) فان اجمالى المدخرات والبالغ قدره ٣٠٦ مليون جنيه يساوى الاستثمار (تكوين رأس المال العينى) الذى تحقق فى تلك السنة .

جدول رقم (٦)

الادخار والاستثمار وصافى الاقراض والاقتراض

١٩٦٠ ـ ١٩٦١

(بملايين الجنيهات)

	الادخار	الاستثمار (تكوين رأس المال العينى)	صافى الاقراض (+) أو الاقتراض (ـ)	
القطاع العائلى	٨٠	٩	+	٧١
قطاع الاعمال	١٤١	٢١١	ـ	٧٠
الخدمات الحكومية	٢٧	٨٦	ـ	٥٩
قطاع العالم الخارجى	٥٨	ـ	+	٥٨
	٣٠٦	٣٠٦	ـ	

وواضح أن مصدر الأرقام الواردة فى هذا الجدول هو الجدول رقم (٣) الخاص بحسابات رأس المال ، والجدول رقم (٢ـد) الخاص بحساب العالم الخارجى .

وأخيرا أوردنا الجدول رقم (٧) الخاص بالجدول الاقتصادى المختصر ويبين منه أن الموارد القومية المتاحة فى سنة ١٩٦٠/١٩٦١ بلغت ١٦٩٢ مليون جنيه منها ١٣٩٧ مليون جنيه تمثل الناتج المحلى بسعر السوق (جدول رقم ٤) والباقى وقدره ٢٩٥ مليون جنيه الواردات (جدول رقم ٦) .

جدول رقم (٧)

الجدول الاقتصادى المختصر

١٩٦٠ ـ ١٩٦١

(بملايين الجنيهات)

سعر السوق

استخدامات		موارد	
استهلاك	١١٤٤	الناتج المحلى بسعر السوق	١٣٩٧
تكوين رأس مال عينى	٣٠٦	الواردات	٢٩٥
تصدير	٢٤٢		
المجموع	١٦٩٢	المجموع	١٦٩٢

وقد بلغ الاستهلاك العام والخاص ١١٤٤ مليون جنيه ، وتكوين رأس المال العينى ٣٠٦مليون جنيه والباقى وقدره ٢٤٢ مليون جنيه قيمة الصادرات خلال السنة المالية المشار اليها .

ولهذا البيان (منهج الموارد المتاحة واستخداماتها) أهمية قصوى فى رسم السياسة الاقتصادية سوف نتعرض لها عند مقارنة هذا المنهج بالمنهج النقدى الذى يستند الى تحليل وسائل الدفع ومقارنة التطورات فيها بالتطورات فى الناتج المحلى مقوما بالاسعار الثابتة .

والآن وبعد أن أستعرضنا طرق اعداد الحسابات القومية للاقتصاد القومى فى مجموعة يهمنا أن نحدد مكان الجهاز المصرفى فى هذه الصورة المتشابكة .

وهنا نلاحظ أن الجهاز المصرفى يعتبر أولا قطاعا منتجا يدخل ضمن قطاع الأعمال ، وله نتيجة لذلك أهداف فى الانتاج ومستلزمات الانتاج والقيمة المضافة والعمالة والأجور . ومن هناك كانت الحكمة فى مطالبة الجهاز المصرفى بموافاة ادارة الرقابة على البنوك دوريا ببيانات تفصيلية عن حساب الارباح والخسائر ليتسنى لها اعداد حسابات الانتاج والتخصيص ورأس المال للجهاز المصرفى ومتابعة مدى تحقيقه للأهداف المحددة له .

غير أن للجهاز المصرفى دورا آخر أكثر أهمية فى تنفيذ الخطة الا وهو دوره كوسيط مالى يتولى اقراض قطاعات الاقتصاد القومى والاقتراض منها . وقبل أن نبدأ بتوضيح ماهية هذا الدور الهام يجمل بنا أن نستعرض كيفية تركيب جداول التدفقات المالية رغبة فى تبيان الحكمة من البيانات التى يقدمها الجهاز المصرفى فى هذا الشأن الى ادارة الرقابة على البنوك .

التدفقات المالية :

تظهر الحسابات القومية البيانات الخاصة بالموارد ومنها القيمة المضافة (الانتاج) والاستخدامات ومنها المنفق على الاستهلاك والاستثمار لقطاعات الاقتصاد القومى المختلفة الا أنها لاتظهر من جهة أخرى التصرفات المالية التفصيلية لكل قطاع مرتبطة بالقطاعات الاخرى .

فالحسابات القومية تمثل فى الواقع الجزء الاعلى من جدول شامل عن النشاط الاقتصادى .

أما استيضاح تحركات عمليات الاقراض والاقتراض المباشر بين القطاعات فمجاله فى جداول التدفقات المالية . فجداول التدفقات المالية اذن تكمل الصورة .

وبالنظر الى أن بيانات جداول التدفقات المالية فى مصر لاتزال فى مراحلها الأولى لهذا قد يكون من المفيد أن نستعرض ملخص جداول التدفقات المالية (الجدول رقم ٨) فى الولايات المتحدة لسنة ١٩٥٣ ومنه يظهر أن البيان ينقسم الى قسمين رئيسيين :
الأول خاص بالعمليات غير المالية التى تتمثل فى الأجور والمهايا والايرادات من الاستثمارات

والتأمينات والهبات والضرائب المدفوعة والمستردة وتكوين رأس المال العينى (بما فيه المخزون السلعى) وشراء وبيع السلع والخدمات ويتناول القسم الثانى العمليات المالية فيبين كيفية تمويل الفائض أو العجز لكل قطاع على حدة .

فعلى سبيل المثال يبين من قسم العمليات غير المالية أن ايرادات (موارد) القطاع العائلى بلغت ٣٠٤ بليون دولار منها ١٩٦ بليون دولار أجور ومهايا ، ٥٩ بليون دولار ايرادات من استثمارات ، ٢٤ بليون دولار تأمينات وهبات ، ٣ بليون دولار ضرائب مستردة ، ٢٢ بليون دولار من بيع أصول رأسمالية عينية .

وقد قام القطاع بصرف ٣ بليون دولار مهايا وأجور لخدم المنازل ، ١٦ بليون دولار كفوائد على المبالغ المقترضة ، ٢٣ بليون دولار كتأمينات وهبات ، ٤١ بليون دولار — كضرائب ، ٣٩ بليون دولار استثمارات فى أصول ثابتة ، ٢٥ بليون دولار فى شراء أصول رأسمالية عينية أخرى ، ١٥٥ بليون دولار فى شراء سلع وخدمات ، وتزيد الموارد بنحو ٢ بليون دولار على الاستخدامات ويوضح قسم العمليات المالية أن القطاع العائلى استخدم هذا القائض بالاضافة الى ما حصل عليه من رهون عقارية (٦ بليون دولار) ومن حصيلة بيع أوراق مالية (٥بليون دولار) فى زيادة أرصدته النقدية ولدى البنوك (٤ بليون دولار) وشراء أوراق مالية غير حكومية (٣ بليون دولار) ، وأصول مالية أخرى (٦ بليون دولار) .

جدول رقم (٨)

ملخص التدفقات المالية فى الولايات المتحدة لسنة ١٩٥٣

(م ـ مصدر أ ـ استعمال)

القطاع	العائلى		الاعمال		الحكومى		البنوك		آخرون		العالم الخارجى		المجموع الكلى	
	م	ا	م	ا	م	ا	م	ا	م	ا	م	ا	م	ا
العمليات غير المالية :														
١ـ الاجور والمهايا	١٩٦	٣	—	١٥٢	—	٣٢	—	٢	—	٧	—	—	١٩٦	١٩٦
٢ـ ايرادات من الاستثمارات	٥٩	١٦	٢٨	٧٣	٢	٦	٦	٢	٥	٢	١	٢	١٠١	١٠١
٣ـ تامينات وهبات	٢٤	٢٣	٣	١٦	١٩	٢٦	—	—	٣٥	١٨	٢	—	٨٣	٨٣
٤ـ ضرائب مدفوعة ومستردة	٣	٤١	—	٤٣	٨٦	٣	—	١	—	١	—	—	٨٩	٨٩
٥ـ تكوين راسمال عينى	—	٣٩	—	٣٧	—	١١	—	—	—	٢	—	—		
٦ـ اصول عينية اخرى	٢٢	٢٥	٢	١	—	١	—	—	—	—	—	—	٨٢٠	٨٢٠
٧ـ شراء وبيع سلع وخدمات	—	١٥٥	٧٦٤	٤٨٣	١١	٤٥	١	١	٥	٦	١٥	١٤		
٨ـ المجموع	٣٠٤	٣٠٢	٧٩٧	٨٠٥	١١٨	١٢٤	٧	٦	٤٥	٣٦	١٨	١٦	١٢٨٩	١٢٨٩
العمليات الماليه * :														
٩ـ نقود وودائع	—	٤	—	١	—	—	٥	—	—	—	—	—	٥	٥
١٠ـ اوراق حكوميه	—	—	—	—	٢	٣	١	—	—	—	—	—	٣	٣
١١ـ رهونات عقاريه	٦	—	٤	١	—	—	—	٣	—	٦	—	—	١٠	١٠
١٢ـ اوراق مالية اخرى	—	٣	٧	—	٤	—	—	١	—	٧	—	—	١١	١١
١٣ـ اخرى	٥	٦	٣	٢	—	—	—	٢	٥	١	—	٢	١٣	١٣
١٤ـ المجموع	١١	١٣	١٤	٦	٧	١	٥	٦	٥	١٤	—	٢	٤٢	٤٢
المجموع الكلى (٨ + ١٤)	٣١٥	٣١٥	٨١١	٨١١	١٢٥	١٢٥	١٢	١٢	٥٠	٥٠	١٨	١٨	١٣٣١	١٣٣١
للتذكرة :														
الناتج المحلى الاجمالى (مدرج ضمن بند ٧)	—	٢١٥	—	٤٤	—	٨٢	—	١	—	١١	—	٢	٣٥١	—
الائتمان المصرفى (مدرج ضمن بند ١٣)	٤	—	٢	—	١	—	—	٧	—	—	—	—	٧	٧

* المورد (م) المالى يمثل صافى التغيرات فى الخصوم . أما الاستخدام (ا) فيمثل صافى التغيرات فى الاصول المالية .

Source: Flow of Funds in the U.S. 1939-1953, Board of Governors of F.R.S. (Dec. 1955) P.38.

ولا تقتصر فائدة جداول التدفقات على ماتقدم بيانه وانما تعكس أثر هذه العمليات على القطاعات الأخرى فمثلا حصل القطاع العائلى على الأجور والمهايا البالغ قدرها ١٩٦ بليون دولار من قطاع الأعمال (١٥٢ بليون) ومن القطاع الحكومى (٣٢ بليون) ومن قطاع الوسطاء الماليين (٩ بليون دولار) والباقى وقدره ٣ بليون دولار من القطاع العائلى ذاته وهو الأجور والمهايا المدفوعة لخدمة المنازل ٠

وواضح أذن فى مثل هذا التحليل الشامل تدرج كل عملية على الاقل أربع مرات مرتان كعملية جارية ، ومرتان كعملية مالية ٠ فمثلا شراء سلعة مقابل الدفع نقدا تظهر كعملية شراء للقطاع المشترى ، وبيع للقطاع البائع ونقص فى الرصيد النقدى للقطاع المشترى وزيادة فى الرصيد النقدى للقطاع البائع ٠

وهكذا يبين أن أعداد جداول التيارات المالية يقتضى حصول لجنة التخطيط على بيانات لا عن التغيرات فى الأصول والخصوم الخاصة بالجهاز المصرفى باعتباره أحد الوسطاء الماليين فحسب بل وعلى بيان بالحركة التى تمت على الأرصدة المالية المختلفة الدائنة والمدينة بحسب القطاعات التى تخصها هذه الأرصدة ٠ كما يلزمها كذلك بيان بالأغراض الخاصة بهذه التدفقات ٠

وقد رؤى كخطوة أولى أن تقدم البنوك الى ادارة الرقابة على البنوك بالبنك المركزى بياناباًهم أصولها وخصومها موزعة بحسب القطاعات الدائنة والمدينة (الجدول رقم ٩)

ويدور البحث الآن حول تحديد مدى امكان قيام الجهاز المصرفى باعداد بيان شامل عن التدفقات المالية فى القطاع العام (قطاع الخدمات الحكومية وقطاع الانتاج الحكومى بما فيه الشركات التابعة للمؤسسات العامة النوعية) ٠

جدول رقم (٩)

البيانات المطلوبة من الجهاز المصرفى

الجدول الأول ـ المركز المالى للبنك موضحا به أهم بنود الأصول والخصوم .

الجدول الثانى ـ القيمة الدفترية للأوراق المالية فى محفظة البنك موزعة على حسب القطاعات التى تنتمى اليها تلك الاوراق .

الجدول الثالث ـ توزيع القروض والسلفيات التى تستحق الدفع خلال سنة وأكثر من سنة حسب القطاعات المقترضة .

والحق بهذا الجدول أربعة جداول فرعية تختص بتوزيع القروض والسلفيات الممنوحة لقطاع الأعمال الحكومى وقطاع الأعمال المنظم وقطاع الأعمال غير المنظم والجمعيات التعاونية بحسب الأنشطة الاقتصادية الرئيسية وهى الزراعة ، الصناعة ، التجارة والخدمات .

الجدول الرابع ـ توزيع الكمبيالات المخصومة بحسب القطاعات المقترضة .

والحق بهذا الجدول أربعة جداول فرعية بتوزيع الكمبيالات المخصومة لقطاع الأعمال الحكومى ، وقطاع الأعمال المنظم ، وقطاع الأعمال غير المنظم والجمعيات التعاونية بحسب الأنشطة الاقتصادية الرئيسية وهى الزراعة والصناعة ، التجارة والخدمات .

الجدول الخامس ـ توزيع تكرارى للمدينين بالقروض والسلفيات والكمبيالات المخصومة بحسب قطاعاتهم مبوبا الى فئات على الوجه التالى : أقل من ألف جنيه الى أقل من ٥ الاف جنيه ، ٥ الاف الى أقل من ٢٠ ألف جنيه ، ٢٠ ألف الى أقل من ٥٠ ألف جنيه ، ٥٠ ألف الى أقل من ١٠٠ ألف جنيه ، ١٠٠ ألف جنيه الى أقل من ٥٠٠ ألف جنيه ، ٥٠٠ ألف جنيه فأكثر وموضحا بكل فئة عدد المدينين واجمالى أرصدتهم المدينة .

الجدول السادس ـ توزيع ملكية رأس المال للبنوك بحسب القطاعات المالكة .

الجدول السابع ـ توزيع الودائع تحت الطلب والودائع لأجل وباخطار وللتوفير والودائع المجمدة أو المحتجزة بحسب القطاعات الدائنة .

والحق بهذا الجدول أربعة جداول فرعية بتوزيع ودائع قطاع الأعمال الحكومى ، وقطاع الأعمال المنظم ، وقطاع الأعمال غير المنظم والجمعيات التعاونية بحسب الأنشطة الاقتصادية الرئيسية وهى الزراعة ، الصناعة ، التجارة والخدمات .

الجدول الثامن ـ توزيع تكرارى لأصحاب الودائع بحسب قطاعاتهم مبوبا الى فئات على الوجه التالى :

أقل من ألف جنيه ، ألف جنيه الى أقل من ٥ الاف جنيه ، ٥ الاف جنيه الى أقل من ٢٠ ألف جنيه ، ٢٠ ألف جنيه الى أقل من ٥٠ ألف جنيه ، ٥٠ ألف جنيه الى أقل من ١٠٠ ألف جنيه ، ١٠٠ ألف جنيه الى أقل من ٥٠٠ ألف جنيه ، ٥٠٠ ألف جنيه فأكثر .

وموضحا بكل فئة عدد المودعين واجمالى أرصدتهم الدائنة .

الجدول التاسع ـ حساب الأرباح والخسائر موضحا به أهم البنود .

الجدول العاشر ـ توزيع الفوائد المدينة والدائنة وايرادات محفظة الاوراق الماليه حسب القطاعات .

الجدول حادى عشر ـ المرتبات والاجور وما فى حكمها وعدد المشتغلين .

وهناك بعض الآراء التى تقترح أن يقوم الجهاز المصرفى بتجميع بيانات تفصيلية عن التدفقات المالية للقطاع العام (بما فى ذلك الشركات التابعة للمؤسسات النوعية) وذلك بحسب الاغراض بدلا من النظام الحالى الذى تقوم بمقتضاه المؤسسات والشركات التابعة لها بتقديم بيانات تفصيلية ربع سنوية الى لجنة التخطيط القومى . وواضح أن هذا النظام تكتنفه صعوبات عملية جمة تتناول سيولة الوحدات الانتاجية وضرورة تركز معاملاتها فى الجهاز المصرفى ، وصعوبة تنفيذ هذا الاقتراح فى ظل أسلوب التخطيط السعرى الذى يسير عليه والذى تتولى فيه الوحدات والمؤسسات الانتاج وفقا للطلب والعرض الذى يكشف عنه جهاز الثمن ، ومن ثم فان البنوك تقوم بمنع التسهيلات الائتمانية وفقا للمركز المالى للوحدات المقترضة وأغراض السلفة والضمانات المتوفرة . والبنوك بعملها هذا تؤدى فائدة جليلة للاقتصاد القومى عن طريق تأكدها من سلامة العمليات والمراكز المالية للوحدات المقترضه .

المحاضرة الثانية

طرق قياس وسائل الدفع (*) :

يمكن تعريف وسائل الدفع بأنها الأموال المقبولة بصفة عامة فى سداد الديون وتسوية المعاملات وبالنسبة لقياس وسائل الدفع فانه يعتمد على الهدف الذى يسعى الباحث الى دراسته لهذا نجد مشمول وسائل الدفع قد أتسع من وجهة نظر بعض الاقتصاديين ليتضمن بالاضافة الى البنكنوت المتداول والودائع الجارية للقطاع الخاص - وهى الأصول السائلة أو النقد الأمثل - الودائع الحكومية ، بل وفى بعض البلاد ومنها الجمهورية العربية المتحدة جميع أنواع الودائع جارية كانت أم لأجل أو مجمدة مقابل ضمانات سواء كانت للقطاع الخاص أو للحكومة وكذلك الأرصدة الدائنة لحسابات اتفاقات الدفع مع الحكومات الأجنبية .

ولاتساع نطاق تعريف وسائل الدفع حكمة تنبثق من أن الودائع لأجل والمجمدة للقطاع

(*) أنظر محاضرة الدكتور زكريا نصر " أسلوب من أساليب التحليل النقدى " (تحليل ميزانية النظام المصرفى) معهد الدراسات المصرفية مجلد سنة ١٩٦٠

الخاص وكذلك ودائع الحكومة والهيئات الاجنبية . انما تمثل قوة شرائية محتملة أو كامنة يمكن أن تتحول خلال فترة وجيزة الى وسائل دفع فعلية . ولايجب أن يغيب عن الذهن فى هذا الصدد أن العرف المصرفى فى عدد من الدول جرى على امكان سحب الودائع لأجل مقابل التنازل عن الفوائد المستحقة عليها أو الاقتراض بضمانها مقابل سعر فائدة معقوله .

أما عن البنوك التى يجب أن تتضمنها الميزانية الموحدة للجهاز المصرفى وهى أساس هذا القياس فيلاحظ من الملحق المرفق أن ٢٢ دولة من بين الـ ٣٩ دولة الوارد ذكرها أعدت تحليلها النقدى على أساس الميزانية الموحدة للجهاز المصرفى بأكمله (البنك المركزى + البنوك التجارية + البنوك المتخصصة) منها أعدته على أساس الميزانية الموحدة للجهاز المصرفى فيما عدا بعض المؤسسات المصرفية . أما الدول التى استندت فقط على الميزانية الموحدة للبنك المركزى والبنوك التجارية فبلغت ٩ دول منها مصر الى وقت قريب ، وباقى الدول وعددها ٤ دول استندت الى ميزانية البنك المركزى وحده .

وكما لاحظنا من المحاضرة الأولى اتسع مشمول التحليل النقدى عند اعداد جداول التدفقات المالية ليتضمن جميع الوسطاء الماليين من بنوك وشركات ومؤسسات التأمين والمؤسسات الاقتصادية وصندوق التوفير .

وهنا فى مصر اتسع نطاق القياس والتحليل تدريجيا ليتضمن الميزانية الموحدة للجهاز المصرفى بالكامل ويتضمن كذلك الودائع لدى هيئة توفير البريد .

وقد أمكن تحقيق ذلك بفضل البيانات التى وردت الى ادارة الرقابة على البنوك لمتابعة تنفيذ خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهذه البيانات تضمنت توزيع الأوراق المالية والتسهيلات الائتمانية والودائع وغيرها من البنود الهامة بحسب القطاعات الدائنة والمدينة .

أوردنا فى الجدول رقم ٩ المركز المالى الافتراض للجهاز المصرفى وفى الجدول رقم ١٠ طريقة تقدير وسائل الدفع وفى الجدول رقم ١١ تقدير وسائل الدفع فى التاريخين أ ، ب

جدول رقم (٩)

المركز المالى الافتراض

المجمـــــع للجهـــــاز المصـــــرفى

(لأقـرب مـليون جنيه)

الأصـــــول	التاريخ	أ	ب
نقدية بالخزينـة (بنكنوت)		٧	٩
أرصدة لدى البنك المركزى		٦٠	٦٥
ارصدة لدى البنوك المحلية		٢٠	٢٥
ارصدة لدى المراسلين بالخارج		٣٠	٤٠
ذهـب		٧٠	٧٠
اوراق مالية واستثمارات			
اوراق الجهاز المصرفى		٤٥	٥٠
اوراق القطاع الحكومى		٥٥	٨٠
اوراق المؤسسات النوعية وشركاتها		١٠	١٢
اوراق القطاع الخاص والجمعيات التعاونية		٥	٤
اوراق العالم الخارجى		٢٥	١٥
قروض وسـلفيات واوراق تجارية مخصومة			
للقطاع الحكومى		١٢	١٩
للمؤسسات النوعية وشركاتها		١٥٠	١٧٥
للقطاع الخاص		٩٠	٩٥
اصـول اخرى		٧	٤
مجموع الاصول		٥٨٦	٦٦٣
الخصـــوم			
رأس المال والاحتياطيات والمخصصات		٢٥	٢٧
بنكنوت مصدر		٢٠٠	٢٣٠
سندات مصدرة			
فى حوزة الجهاز المصرفى		٤٥	٥٠
فى حوزة القطاع الخاص		٥	٥

(لأقرب مليون جنيه)

التاريخ	أ	ب
ودائع		
البنوك المحلية	٨٠	٩٠
الحكومة (جارية ولأجل)	٣٠	٢٠
المؤسسات النوعية وشركاتها		
جارية	٦٧	٧٤
لاجل ومجمدة	١٨	١٥
القطاع الخاص والجمعيات التعاونية		
جارية	٥٠	٥١
لاجل ومجمدة	٣٠	٣٥
العالم الخارجى (جارى ولاجل)	٣٠	٥٠
خصوم أخرى	٦	٦
	٥٨٦	٦٦٣

الجدول رقم (١٠)

احدى طرق تقدير
وسائل الدفع والاصول المقابلة

(بملايين الجنيهات)

التاريخ	أ	ب
١- صافى الاصول الاجنبية		
أرصدة لدى المواسلين بالخارج	٣٠	٤٠
ذهب	٧٠	٧٠
اوراق العالم الخارجى	٢٥	١٥
مجموع الاصول	١٢٥	١٢٥
يطرح منها ودائع العالم الخارجى	٣٠	٥٠
صافى الاصول الاجنبية	٩٥	٧٥

(بملايين الجنيهات)

التاريخ	أ	ب
٢ـ المطلوبات من القطاع الحكومى		
اوراق مالية	٥٥	٨٠
قروض وسلفيات	١٢	١٩
المجموع	٦٧	٩٩
٣ـ المطلوبات من المؤسسات النوعية وشركاتها		
اوراق مالية	١٠	١٢
قروض وسلفيات	١٥٠	١٧٥
المجموع	١٦٠	١٨٧
٤ـ المطلوبات من القطاع الخاص والجمعيات التعاونية		
اوراق مالية	٥	٤
قروض وسلفيات	٩٠	٩٥
المجموع	٩٥	٩٩
٥ـ الاصول الاخرى		

ملحوظة : يساوى مجموع الاصدة لدى البنك المركزى ، والبنوك المحلية ، وأوراق الجهاز المصرفى فى محفظة البنوك مجموع السندات المصدرة والتى فى حوزة الجهاز المصرفى وودائع البنوك المحلية وتستبعد الارصدة المستحقة للبنوك المحلية لدى بعضها البعض عند اعداد المركز المالى الموحد .

تابع الجدول رقم (١٠)

التاريخ	أ	ب
٦- مجموع الاصول / الخصوم	٤٢٤	٤٦٤
٧- وسائل الدفع		
أ - البنكنوت المصدر	٢٠٠	٢٣٠
يطرح منه البنكنوت فى حوزة البنوك	٧	٩
البنكنوت المتداول خارج البنوك	١٩٣	٢٢١
ب - الودائع الجارية		
للمؤسسات النوعية وشركاتها	٦٧	٧٤
للقطاع الخاص والجمعيات التعاونية	٥٠	٥١
المجموع	١١٧	١٢٥
مجموع وسائل الدفع (أ) ، (ب)	٣١٠	٣٤٦
٨- وسائل الدفع المشابهة		
(الودائع لاجل والمجمدة)		
للمؤسسات النوعية وشركاتها	١٨	١٥
للقطاع الخاص والجمعيات التعاونية	٣٠	٣٥
	٤٨	٥٠
٩- ودائع القطاع الحكومى (جارية ولاجل)	٣٠	٢٠
١٠- حسابات رأس المال	٢٥	٢٧
١١- السندات المتداولة خارج الجهاز المصرفى	٥	٥
١٢- الخصوم الاخرى	٦	٦

الجدول رقم (١١)

ملخص تقدير وسائل الدفع والاصول المقابلة

التاريخ	أ	ب	الزيادة (+) أو النقص (—)
١ــ صافي الاصول الاجنبية	٩٥	٧٥	— ٢٠
٢ــ المطلوبات من القطاع الحكومى	٦٧	٩٩	+ ٣٢
٣ــ المطلوبات من المؤسسات النوعية وشركاتها	١٦٠	١٨٧	+ ٢٧
٤ــ المطلوبات من القطاع الخاص والجمعيات التعاونية	٩٥	٩٩	+ ٤
٥ــ الاصول الاخرى	٧	٤	— ٣
٦ــ مجموع الاصول / الخصوم	٤٢٤	٤٦٤	+ ٤٠
٧ــ وسائل الدفع	(٣١٠)	(٣٤٦)	(+ ٣٦)
البنكنوت المتداول	١٩٣	٢٢١	+ ٢٨
الودائع الجارية للمؤسسات النوعية وشركاتها	٦٧	٧٤	+ ٧
الودائع الجارية للقطاع الخاص والجمعيات التعاونية	٥٠	٥١	+ ١
٨ــ وسائل الدفع المشابهة	٤٨	٥٠	+ ٢
٩ــ ودائع القطاع الحكومى	٣٠	٢٠	— ١٠
١٠ــ حسابات رأس المال	٢٥	٢٧	+ ٢
١١ــ السندات المتداول خارج الجهاز المصرفى	٥	٥	
١٢ــ الخصوم الاخرى	٦	١٦	+ ١٠

ونتعرض الان الى تحليل العوامل المؤثرة فى وسائل الدفع

التاريخ	أ	ب	التغيير
وسائل الدفع	(٣١٠)	(٣٤٦)	(+ ٣٦)
البنكنوت المتداول	١٩٣	٢٢١	+ ٢٨
الودائع الجارية للمؤسسات النوعية وشركاتها	٦٧	٧٤	+ ٧
الودائع الجارية للقطاع الخاص والجمعيات التعاونية	٥٠	٥١	+ ١

التاريخ	أ	ب	التغيير

العوامل المؤثرة :

(ـ) صافى الاصول الاجنبية	ـ	٢٠
(+) المطلوبات من القطاع الحكومى	+	٣٢
(+) المطلوبات من المؤسسات النوعية وشركاتها	+	٢٧
(+) المطلوبات من القطاع الخاص والجمعيات التعاونية	+	٤
(ـ) الاصول الاخرى	ـ	٣
(+) وسائل الدفع المشابهة	ـ	٢
(ـ) ودائع القطاع الحكومى	+	١٠
(+) حسابات رأس المال	ـ	٢
(+) الخصوم الاخرى	ـ	١٠
المجموع الصافى ويمثل الزيادة فى وسائل الدفع	+	٣٦

==========

ويلاحظ أن التغيرات فى وسائل الدفع تقابلها تغييرات بنفس المقدار فى باقى بنود الاصول والخصوم ، وقد وضعنا علامتين أمام كل بند من البنود المؤثرة على وسائل الدفع توضح العلامة اليمنى زيادة (+) أو نقص (ـ) البند نفسه فى المركز المالى الموحد للجهاز المصرفى ، وتشير العلامة اليسرى الى أثر ذلك على وسائل الدفع اذا كان أثرا تضخميا (+) أو انكماشيا (ـ) ، فزيادة المطلوبات من الحكومة أو المؤسسات أو القطاع الخاص تؤدى الى زيادة وسائل الدفع أما قص الاصول الاجنبية (ـ) فيؤدى الى انكماش وسائل الدفع .

كما يبين من الجدول السابق ارتفاع وسائل الدفع خلال التاريخين أ ، ب بمبلغ ٣٦ مليون جنيه منها ٢٨ مليون جنيه فى البنكنوت المتداول ، ٧ مليون جنيه فى الودائع الجارية للمؤسسات النوعية وشركاتها ، ١ مليون جنيه فى الودائع الجارية للقطاع الخاص والجمعيات التعاونية .

وترجع هذه الزيادة الى زيادة المطلوبات من القطاع الحكومى بمبلغ ٣٢ مليون جنيه ،

ومن المؤسسات النوعيه وشركاتها بمبلغ ٢٧ مليون جنيه ، ومن القطاع الخاص والجمعيات التعاونية بمبلغ ٤ مليون جنيه ، ونقص أرصدة الحكومة بمبلغ ١٠ مليون جنيه .

وقد قابل هذه العوامل التوسعية عوامل امكماشية تمثلت فى نقص صافى الاصول الاجنبية بمبلغ ٢٠ مليون جنيه والاصول الاخرى بمبلغ ٣ مليون جنيه ، وزيادة وسائل الدفع المشابهة (الودائع لاجل للقطاع الخاص والمؤسسات النوعية وشركاتها) بمبلغ ٢ مليون جنيه ، وزيادة رأس المال بمبلغ ٢ مليون جنيه ، وزيادة الخصوم الاخرى بمبلغ ١٠ مليون جنيه .

وهكذا يظهر أن مجموع العوامل التوسعية بلغ ٧٣ مليون جنيه ومجموع العوامل الانكماشية ٣٧ مليون جنيه وتمثل الفرق البالغ قدره ٣٦ مليون جنيه فى ويادة وسائل الدفع بهذا المقدار .

ولهذا التحليل فائدة كبيرة اذ أنه يبين العوامل التى أثرت بالزيادة أو النقص فى وسائل الدفع ففى المثال الافتراضى الذى أوردناه كان لزيادة المطلوبات من الحكومة والمؤسسات النوعية وشركاتها ونقص الودائع الحكومية أثر واضح على زيادة وسائل الدفع وان كان عجز ميزان المدفوعات الذى يعكسه نقص صافى الاصول الاجنبيه قد حد من الآثار التوسعيه .

ولايعنى ماتقدم أن العوامل المؤثرة فى وسائل الدفع لاتؤثر فى بعضها البعض ، فقد يكون عجز ميزان المدفوعات مثلا ناتجا عن التوسع فى التسهيلات الائتمانية ، وقد تكون الزيادة فى الودائع لدى الجهاز المصرفى عاملا مؤثرا فى زيادة التسهيلات الائتمانية ، وكل ماتكشف عنه العوامل المؤثرة هو توضيح التطورات فى الأصول التى نشأت عنها الزيادة فى الالتزامات (الخصوم) وأهمها وسائل الدفع من بنكنوت متداول وودائع . أما فى التحليلات المالية ، فيلاحظ أن كل أصل يقابله التزام مماثل فى القيمة .

وقد ذكرنا فى المقال السابق عن التحليلات النقدية والمالية فى الاقليم المصرى (*)

(*) مجلة مصر المعاصرة العدد رقم ٣٠٠ الصادر فى ابريل سنة ١٩٦٠ (باللغة العربية) أو سلسلة رسائل التخطيط رقم ٥٥ ـ لجنة التخطيط القومى ـ مركز الدراسات التخطيطية ـ يناير سنة ١٩٦٠ (باللغة الانجليزية) .

أن التحليلات النقدية رغم شمولها للجهاز المصرفى قاصرة من عدة وجوه ، فهى لاتوزع الأصول والخصوم بين قطاع الأعمال والقطاع العائلى . وهذا النقص فى بيانات الجهاز المصرفى . كما قال ايرل هيكس فى بحثه المنشور فى مجلة موظفى صندوق النقد الدولى — المجلد الخامس رقم ٣ الصادر فى فبراير ١٩٥٧ هو أهم عامل يحد من فائدة التحليل النقدى والمصرفى .

كما أن التحليل النقدى لايظهر الأصول بحسب مالكها الأصلى الذى قام ببيعها للجهاز المصرفى كما أنه ذكر كذلك ايرل هيكس لايوضح القطاع المقترض فى نهاية المطاف اذ أن دفاتر البنوك توضح بطبيعة الحال المدينين للجهاز المصرفى ذاته .

وواضح مما سبق بيانه أننا فى الجمهورية العربية المتحدة استطعنا بفضل البيانات التى قدمتها البنوك بقصد متابعة تنفيذ خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية التغلب على القصور الأول الذى أشار اليه ايرل هيكس فأمكن عند حساب وسائل الدفع والأصول المقابلة توزيع الأصول والخصوم بين قطاع الأعمال والقطاع العائلى والقطاع الحكومى وقطاع المؤسسات النوعية وشركاتها .

أما عن القصور الثانى الذى أشار اليه هيكس وهو الخاص بتوضيح القطاع المقترض فى نهاية المطاف . فمجال التغلب عليه هو امتداد التحليل الى جميع المؤسسات المالية وقطاعات الاقتصاد القومى الأخرى وهو ماتسعى لجنة التخطيط القومى الى تحقيقه عن طريق اعداد جداول التدفقات المالية .

مقارنة المنهج النقدى بمنهج الموارد المتاحة

كما ذكرنا فى المحاضرة الأولى يستند منهج الموارد المتاحة الذى اقترحه كينز الى تقدير بنود الموارد وبنود الاستخدامات للفترة القادمة وذلك على الوجه الآتى :

استخدامات		موارد	
استهلاك	....	الناتج المحلى بسعر السوق	....
تكوين رأسمال عينى	....	الواردات	....
تصدير	....		
المجموع	....	المجموع	....

وواضح أن مجموع الموارد عن فترة سابقة لابد وأن يتوازن مع مجموع الاستخدامات . أما فى حالة التقدير للمستقبل فقد تظهر التوقعات زيادة أو نقص مجموع الناتج المحلى بسعر السوق والواردات عن الاستخدامات المتوقعة من استهلاك وتكوين رأسمال عينى وتصدير ، وتشير زيادة الاستخدامات المتوقعة على الموارد المتوقعة الى وجود فجوة تضخمية بمقدار الفرق . أما اذا نقصت الاستخدامات المتوقعة عن مجموع الموارد فيشير ذلك الى احتمال وجود فجوة انكماشية بمقدار الفرق .

وهنا تقوم السلطات المسئولة فى الدولة باتخاذ السياسات التى تكفل التوازن ، ففى حالة توقع وجود فجوة تضخمية تقوم الدولة مثلا بالحد من الاستهلاك أو من تكوين رأس المال العينى بفرض الضرائب أو تقييد الائتمان أو بتخفيض المبالغ المخصصة لتكوين رأس المال العينى . وقد تسعى الحكومة أيضا الى زيادة الناتج المحلى أو زيادة الواردات .

وفى حالة توقع اتجاهات انكماشية تلجأ الحكومة الى القيام بمشروعات عامة ، واستحداث عجز فى الميزانية ، وانتهاج سياسة ائتمانية توسعية ، وتخفيض معدلات الضرائب .

أما المنهج النقدى فيستند الى تقدير الزيادة المتوقعة فى وسائل الدفع ، ويبنى هذا التقدير على أساس تقدير الفائض أو العجز فى ميزان المدفوعات ، وعجز أو فائض الخزانة النقدى ، والزيادة أو النقص المحتمل فى التسهيلات الائتمانية ، وجميع هذه العوامل تؤثر فى وسائل الدفع . فاذا جاوز معدل الزيادة المتوقع فى وسائل الدفع الزيادة المتوقعة فى الناتج المحلى بالاسعار الثابتة أشار هذا الى احتمال وجود فجوة تضخمية .

ولقد قارن الاستاذ بنت هانسن (*) المنهج النقدى بمنهج الموارد المتاحة ، وذكر أن الفجوة التضخمية بحسب منهج الموارد المتاحة عبارة عن زيادة الطلب (الاستخدامات المتوقعة) على الموارد المتاحة المتوقعة مقدرة بالاسعار الثابتة . أما الفجوة التضخمية

(*) On the Inflationary Gap, by Prof. Bent Hansen:
Documents and Occasional Notes No. 16 - Institute of National Planning Cairo.

المقدرة استنادا الى المنهج النقدى فلا تمثل الزيادة فى الطلب • ولاتمثل الزيادة فى وسائل الدفع الزيادة فى الطلب الفعال الا اذا كانت نسبة المدخرات(م) الى الزيادة فى الناتج المحلى (Δ ن م) تساوى معدل وسائل الدفع المتداولة (د) الى الناتج المحلى (ن م) •

$$\frac{م}{\Delta\ ن\ م} = \frac{د}{ن\ م}$$

ولن تتحقق هذه المعادلة الا فى حالة السكون • أما فى حالة الحركة فلن تتحقق حتى فى المدى القصير • فالجانب الأيسر من هذه المعادلة عبارة عن معدل دوران النقود بالنسبة للدخول وهو معدل غير ثابت حتى فى المدى القصير • أما الجانب الأيمن فعبارة عن معدل اجمالى المدخرات المتوقع الى الدخل القومى الحدى • ولا يوجد مايدعو الى الاعتقاد بأن هذا المعدل أو الميل الحدى ثابت كذلك •

وأضاف الاستاذ هانسن أنه اذا افترضنا أن الحكومة قامت بطرح سندات طويلة الأجل بفائدة مرتفعة لتشجيع القطاع العائلى على الاكتتاب فيها • ثم انفقت الحكومة هذه المبالغ فى شراء سلع وخدمات فان كمية وسائل الدفع لاتتغير ومع ذلك تظهر فجوة تضخمية تؤدى الى ارتفاع الاسعار • ويوضح هذا المثال امكان زيادة الطلب الفعال عن طريق زيادة معدل دوران النقود وليس عن طريق زيادة وسائل الدفع •

وضرب الاستاذ هانسن مثالا آخر عن قيام الحكومة باقتراض ١٠ مليون جنيه من الجهاز المصرفى ودفعها كأجور للعمال • ففى هذه الحالة يعتمد الأثر التضخمى على الميل للادخار • فاذا زادت المدخرات بعشرة ملايين من الجنيهات لاتظهر فجوة تضخمية بالرغم من أن وسائل الدفع زادت بعشرة ملايين من الجنيهات •

وأضاف بنت هانسن أن المنهج النقدى يبنى على فروض لاتتحقق فى المدى القصير أو المدى البعيد • ومع ذلك فانه يمكن تعديل المنهج بمقارنة الزيادة فى وسائل الدفع بالزيادة المتوقعة فى المدخرات •وفى هذه الحالة نتفادى أهم أوجه الاختلاف بين المنهجين

ومع هذا يبقى لمنهج الموارد المتاحة أفضلية على المنهج النقدى ، ولا محل لقول البعض بأن المنهج النقدى أكثر دقة فى بياناته ، وفى توافر بياناته خلال فترة وجيزة وذلك لأن تقدير التطورات فى المستقبل سواء اتبعنا المنهج النقدى أو منهج الموارد المتاحة يقتضى الحصول على نفس البيانات .

وختم هانسن مقاله المشار اليه بأن تحليل التطورات فى وسائل الدفع وان كانت وسائل للاستدلال على الفجوة التضخمية أو الانكماشية الا أنها لاتعكس الحقيقة كاملة .

ونتفق مع الأستاذ هانسن فيما ذكره الا أن القول بأن تقدير التطورات المستقبلة استنادا الى المنهج النقدى يتطلب نفس البيانات الخاصة بمنهج الموارد المتاحة أمر يصعب الموافقة عليه . فقد يتوقع البنك المركزى مثلا أن الزيادة المنتظرة فى الناتج المحلى استنادا الى الأرقام القياسية للانتاج الصناعى والزراعى سوف تبلغ ٨ ٪ وعلى هذا يعمل على الا تزيد وسائل الدفع بأكثر من هذا المعدل . فان حدث أن زاد الانتاج بنحو ١٠ ٪ أو بنحو ٦ ٪ فان زيادة وسائل الدفع فى حدود ٨ ٪ لن تكون لها آثارا خطيرة ومع هذا يمكن تلافى الاختلال الطفيف خلال الفترة المقبلة .

أما التقدير على أساس منهج الموارد المتاحة فيقتضى التنبؤ بالناتج المحلى والواردات والاستهلاك والاستثمار والصادرات ومهما كانت أسس التقدير فانه يصعب الاستناد عليها استنادا تاما .

حقيقة أن دراسة التطورات المتوقعة فى وسائل الدفع يتقضى التنبؤ بالعوامل المؤثرة فى وسائل الدفع ومنها ميزان المدفوعات ومركز الخزانة النقدى قبل الجهاز المصرفى والتطورات المحتملة فى التسهيلات الائتمانية ، الا أن هذه البيانات يسهل التنبؤ بها نسبيا بالمقارنة بالتنبؤ بالناتج المحلى والاستهلاك والاستثمار لفترة قادمة .

ولا يعنى مانقول أن المنهج النقدى فى حد ذاته دقيق فى اظهار الصورة الكاملة فالبنك المركزى كما يتضح من المجلة الاقتصادية لايستند الى التطورات فى وسائل الدفع والاصول المقابلة فحسب بل ويجمع بيانات عن الانتاج الزراعى والصناعى وميزانية الدولة والاسعار والتجارة الخارجية والداخلية وميزان المدفوعات وأسعار الصرف ورؤوس أموال الشركات وغيرها من البيانات التى تمكنه خلال فترة وجيزة من الحكم بصورة أولية عن التطورات وذلك توطئة لاتخاذ السياسة المناسبة للفترة القادمة .

SUMMARY
OF ANNED TABLES.

	Number of Countries	
Table I		
(A) Countries preparing monetary and financial analysis based on consolidated balance sheet of all banking institutions.	22	
(B) Countries preparing monetary and financial analysis based on consolidated balance sheet of all banking institutions with certain institutions not included.	4	
		26
Table II		
(A) Countries preparing monetary and financial analysis based on consolidated balance sheets of the central and commercial banks only.		9
Table III		
(A) Countries preparing reserve money based on the financial position of the central bank only.		4
Total number of Countries.		39

Source : Survey of monetary analysis by G.S. Dorrance - published in the I.M.F. Staff papers Vol.V No.3 February 1957 pages 358-433.

Table I (A) Countries preparing monetary and financial analysis based on consolidated balance sheet of all banking institutions.

---

1) Argentina

One table on causes of changes in the domestic means of payments based on the position of the whole monetary system including mortgage institutions.

2) Austria

Two tables on money supply and factors leading to changes based on a consolidated statement of the monetary system and related (specialised) institutions other than banks.

3) Canada

Two tables, one measuring certain liquid assets and factors causing the changes based on the accounts of the Bank of Canada and all chartered Banks, and the other table provides a direct measurement of personal savings in Cananda.

4) Chile

One table analysing money in circulation based on a condensed combined balance sheet of the monetary system.

5) Colombia

Three tables on the origin of money all based on the accounts of the Central Bank, Commercial Banks, Development Institute, and Savings Banks.

6) Elsalvador

One table providing an external / internal analysis of the origins of money. The factors of external origin are defined as the foreign assets of the monetary system minus foreign liabilities. The difference between the factors of external origin so measured and the total of money is the measure of the factors of internal origin.

7) Finland

Two tables on money flows based on the accounts of Bank of Finland, Government, Postal Savings Bank, Commercial Banks and other oredit institutions.

8) Guatemala

One table analysing the origin of money (external and internal) and showing allocation of responsibility for its operation between the Central Bank and all other banks.

9) Honduras

One table analysing the factors of expansion and contraction of the money held by the private sector and showing also the origin whether external or internal. It takes into consideration the position of the Central Bank, commercial banks plus the National Development Bank.

10) India

Two tables are published; The first analyses variations in the money supply incorperating the Reserve Bank and all scheduled and reporting non scheduled banks; the second on sources and uses of funds in 771 companies.

11) Indonesia

Two related tables on monetary balance sheets and causes of changes in the money supply. These statements represent a consolidated balance sheet of the monetary system in its aggregate.

12) Italy

Two tables on flow of savings and the money supply including the Bank of Italy, savings banks, banking associations, the Post Office Savings Fund, insurance companies and other financial institutions (including the capital market as a source of funds and borrowings).

13) Japan

Two tables are published by the Bank of Japan. The first records the changes in money supply and its components. The institutions covered are the Treasury, the Bank of Japan, all commercial banks, mutual loan and savings banks, credit associations, the central cooperation bank of agriculture and forestry, and the central bank for commercial and industrial cooperatives. The Treasury account represents net borrowing by the Government from the Bank of Japan plus net decrease in its deposit account with the Bank.

14) Korea

One table analyzing the factors increasing or decreasing money. It analyses the accounts of the monetary system including the Korean Reconstruction Bank.

15) Mexico

One table showing changes in private money supply on a dual basis by external/internal origin and by issuing institutions. The data cover all the financial institutions that are considered to be banks, including long-term lending institutions.

16) Nicaragua

One table explaining the origin of money on a dual basis internal/external and responsible institutions. It takes into account, the Central Bank, Commercial Banks and Government owned Mortgage Bank.

17) Norway

Four related tables on changes in the liquidity of the Banks and the private sector, allocating responsibility to Bank of Norway, Government, joint stock and savings banks, Post Office checking and savings offices checking and savings offices. Unused overdrafts are included on both sides of the tables.

18) Occupied Palestine

One table on factors leading to changes in money excluding government deposits and incorporating the whole monetary system.

19) Peru

One table analysing by origin and responsibility the means of payments taking into account the position of the Central bank, the Government, Commerical Banks and savings banks.

20) Phillippines

One table on money supply and its origin taking into account the monetary system. Unused overdrafts are included and no netting of quasi-monetary liabilities are made.

21) Union of South Africa

One table on causes of changes in money in circulation based

on a condensed consolidated balance sheet of the monetary system that includes the Reserve Bank, commercial banks and the National Finance corporation.

22) Viet-Nam

One table provides an analysis of money and its counterpart based on the balance sheet of the monetary system including National Savings Office.

Table I (B) - Countries Preparing Monetary & Financial analysis based on Consolidated Balance Sheet of All Banking Institutions with Certain Institutions Not Included.

---

23) Belgium

Two tables providing analysis of the factors leading to changes in money supply based on a consolidated balance sheet of the monterary system (the National Bank of Belgium, the Currency Issue Dept. of the Treasury, the postal checking office, the deposit money banks, the Credit Communal, and the National Institute for Credit to small enterprises and its affiliated organizations).

24) Federal Republic of Germany

Three analytical financial statements based on a consolidated balance sheet of the monetary system, i.e. the Central Banking System, the Postal Check & Savings Bank, the Reconstruction Loan Corporations, and the Finanz A.G., but not including small agricultural credit cooperatives. There are also tables on wealth formation & its finance, changes in financial assets and liabilities of the economic sector, and summary of National accounts.

25) Netherlands

Two statements provide data on changes in money and the community's liquidity based on a consolidated statement of the monetary system (the Netherlands bank, commercial banks, commercial banking departments of agricultural credit banks, postal checking office, the Amsterdam giro office, and the currency issue department of the Government, but not savings banks). There is a third table on the ascertainable liquidity deficits and surpluses by economic sector and a fourth on monetary survey (national account).

26) United States of America

A number of analysis (six) of financial data are published in the U.S.A. Over and above the tables on sources and uses of fund, estimates of personal saving and flow of the monetary and banking institutions subject to federal and state banking laws, i.e. the monetary authorities, the exchange stabilization fund, commercial banks, mutual savings banks, and the postal savings system, but excluding some financial institutions that are similar to banks (e.g. Savings and Loan Associations).

Table II - Countries Preparing Monetary and Financial Analysis Based On Consolidated Balance Sheets of the Central Commercial Banks Only.

---

1) Australia

One table on movements in factors affecting trading bank deposit based on the accounts of the Commonwealth bank and check - paying banks excluding the small state banks and savings banks.

2) Brazil

One table on means of payments and causes of changes according to composition, responsibility and origin, the table is based on a consolidated statement of the Monetary Authorities and commercial banks.

3) Burma

Two tables analyzing changes in money based on the accounts of the monetary authorities and commercial banks but include increases in quasi money among the miscellaneous transactions.

4) Ceylon

One table analysing the counterparts to money supply based on the assets of the Central Bank and Commercial Banks. The quasi-monetary liabilities of the system and the Government's monetary holdings are treated as separate with identifiable deductions (minus signs) from the system's assets.

5) Costa Rica

One table on origin of money by responsibility and also internal or external origin based on the accounts of the Central bank and commercial banks.

6) Cuba

One table on origin of privately held means of payments according to internal or external origin, the analysis is based on the accounts of the National Bank and deposit money banks.

7) Dominican Republic

Two analysis on money supply by origin whether external or internal, also allocating responsibility for the creation of money to the Government, the Central Bank and the Commercial Banks.

8) France

Two statements on financial statistics analyzing the counterparts to privately owned money supply plus time deposits with banks. Since these tables give an analysis of the accounts of the Bank of France and the deposit-money banks, no account is taken of the significant quasi-monetary liabilities of the other financial institutions. There are other tables on "Lending & Borrowings", "Production accounts", "Allocation Accounts", Savings-Investments Accounts.

9) New Zealand

Two related tables on the analysis of causes of changes in money in circulation. The tables relate to the Reserve Bank and business within NewZealand of the trading banks, but not savings banks.

Table III - Countries Preparing Reserve Money Based on the Financial Position of the Central Bank Only

---

10) Denmark

Three related tables on factors leading to changes in the community's holdings of reserve (Central Bank) money plus treasury bills.

2) Ecuador.

One table on the analysis by internal and external origin. Factors of external origin are defined as the net foreign assets of the Central Bank. The difference between the total money supply and factors of external origin is taken to measure the factors of internal origin.

3) Greece

One table analyzing changes in the Bank of Greece accounts that result in changes in note circulation.

4) Sweden

One table on the changes in reserve money (Central Bank) only.